بناء الجملة في اللسان العربي

السمات والخصائص في ضوء الدراسات المقارنة

Sentence Structure of the Arabic Tongue Features and properties within Comparative Studies

دكتور/ سويلم فريج العطوي

أستاذ اللسانيات المساعد

جامعة تبوك

ملخص:

يهدف هذا البحث لتقديم وصف عام لأهم السمات والخصائص للجملة العربية من خلال الدراسات المقارنة في اللغات السامية، فيدرس بنية الجملة الأساسية للجملة العربية، من خلال المفهوم الإسنادي وركنيه، وما يتبعه من مكملات، وأقسامها ما بين الجملة وشبه الجملة وما بين الجملة الاسمية والفعلية، وما يرتبط بها من متعلقات خاصة لكل نوع من الجمل، ويفصّل البحث في السمات النحوية لكلٍّ من الجملة العربية الاسمية والفعلية، والمركبات النحوية المؤلفة لهما؛ كالمبتدأ والخبر للاسمية، والفعل والفاعل للفعلية، ويتطرق البحث كذلك لوصف تطور العلامات الإعرابية في العربية منذ نشأتها القديمة، وأنواع علامات الإعراب للمركبات النحوية للجملة، كالمسند إليه (الاسم) والمسند (الفعل)، كل ذلك باستخدام المنهج الوصفي لبناء الجملة، حسب ورودها في الدراسات المقارنة.

الكلمات المفتاحية:

السمات التركيبية- الدراسات المقارنة- الجملة الاسمية- الجملة الفعلية- المتعلقات- الإعراب.

Abstract:

The present paper aims to offer a general description of the most significant features and characteristics of the sentence in the Arabic language in the light of the comparative studies of Semitic languages. The paper explores sentence structure in Arabic through the concept of "predicative construct" with its two parts and the related parts that follow it in the sentence. It also displays the sentence divisions which include the sentence and the prepositional phrase, in addition to the nominal sentence or the verbal sentence. Besides, it clarifies what relates to each kind of the sentence. The paper also explains in details the syntactic characteristics of the nominal sentence as well as the verbal one, and identifies the elements that each type of the sentence consists of, such as the subject and predicate for the nominal sentence, and the verb and the subject for the verbal sentence. The paper then describes the development of syntax signs since Old Arabic. Furthermore, the main case markers of the subject (noun) and predicate (verb). This is conducted through the descriptive approach for sentence structure as it is discussed by comparative studies.

Key words: structure features - comparative studies- nominal sentence- verbal sentence- Arabic case system.

المقدمة

تناولت الدراسات المقارنة في اللغات السامية اللغة العربية في جميع مستوياتها اللغوية؛ الصوتية، والصرفية والتركيبية، والدلالية، وعقدت لها مقارنات مع أخواتها من اللغات السامية؛ لمعرفة مدى تشابه أو تباين اللغة العربية عن بقية لغات الأسرة السامية، وبغية الوصول لسمات اللغة السامية الأم من خلال دراسة العربية، كونها –على رأي البعض– الأصدق تعبيرا لها. وجاءت هذه الدراسات متنوعة في منهجها ومستوياتها عند تناول مستويات الجملة العربية اللغوية مع أخواتها السامية، فمن حيث المنهج كانت المناهج الوصفية والمقارنة والتاريخية حاضرة في تلك الدراسات لوصف الظاهرة اللغوية، ثم مقارنتها مع لغات الأسرة السامية، وتتبع تطورها منذ القدم إلى ما أصبحت عليه.

أما من حيث المستويات التي استهدفتها الدراسات المقارنة فقد تنوعت ما بين الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، أو تناول أكثر من مستوى في دراسة واحدة. ويستهدف هذا البحث الدراسات المقارنة ذات المنهج الوصفي المقارن والمستوى النحوي، ولا يستهدف هذا البحث عقد مقارنات نحوية بين العربية وغيرها من اللغات الأخرى بقدر الوقوف على الجانب الوصفي لتركيب الجملة العربية، وأهم سماتها وخصائصها، كما تمت معالجتها عند دارسي النحو المقارن.

أهمية البحث:

- تكتنز الدراسات المقارنة مسائل نحوية متنوعة للعربية وتراكيبها المختلفة تستحق الدراسة.
- قدمت الدراسات المقارنة وصفا علميا تركيبيا للجملة العربية وسماتها النحوية، وسيكون من المفيد تتبع تلك الدراسات وتحليل ما ورد فيها.
- تستطيع الدراسات المقارنة تفسير بعض الظواهر اللغوية للعربية في ضوء البحث المقارن.
- معرفة أساليب تحليلية وطرق معالجة تراكيب الجملة العربية باستخدام المنهج الوصفي مع الاستفادة من المنهج المقارن والتاريخي مع أخواتها في اللغات السامية الأخرى.
- توسيع دائرة الاطلاع على دراسات نحوية للجملة العربية خارج التراث العربي، من خلال دراسات المستشرقين ومن سار على منهجهم من العرب المحدثين.

أسئلة البحث:

- ما أهم دراسات النحو المقارن؟ وما المسائل النحوية التي تمت معالجتها فيها؟
- كيف وصفت دراسات النحو المقارن أساس بنية تركيب الجملة العربية؟ وما أقسامها؟
- ما أهم خصائص الجملة العربية الاسمية والفعلية التي أوردتها الدراسات المقارنة؟
- ما متعلقات الجملة العربية؟ وما أثرها التركيبي فيها؟ وما موقف الدراسات المقارنة منها؟
- متى ظهرت العلامات الإعرابية في تركيب الجملة العربية؟ وكيف تطورت؟ وما أقسامها؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة السمات التركيبية للجملة للعربية، من خلال الدراسات المقارنة من حيث التالي:

- استعراض أهم دراسات النحو المقارن للعربية.
- وصف أساس بنية الجملة العربية، وما يتولد منها من أقسام للجملة (اسمية وفعلية).
- تعداد خصائص الجملة العربية الاسمية والفعلية ومركباتها النحوية المكون لها.
- توضيح متعلقات الجملة العربية كالنواسخ وغيرها.
- شرح العلامات الإعرابية وتطورها في العربية حتى استقرت عليه في الصورة الحالية، وأنواع هذه العلامات الإعرابية.

منهج البحث:

البحث الحالي يقوم على المنهج الوصفي بشكل أساسي، والمقارن بشكل جزئي، وذلك لوصف وتحليل السمات النحوية للجملة العربية، كما جاءت في الدراسات المقارنة.

مصادر البحث:

دراسات المقارنة النحوية للمستشرقين المترجمة حول اللغات السامية والعربية، بالإضافة لدراسات العرب المحدثين الذين ساروا على نهج المستشرقين في الدراسات المقارنة.

صعوبات البحث:

لاقى هذا البحث صعوبة تتمركز في قلت الدراسات النحوية في البحث المقارن، مقارنة بالدراسات المتناولة للمستويات اللغوية الأخرى، كالصوتية، والصرفية، والدلالية، والسبب في ذلك يعود لصعوبة إجراء هذا النوع من الدراسات؛ حيث تتطلب دراسات

المقارنة النحوية وجود ترجمة حرفية لجمل اللغات السامية المختلفة؛ لمعرفة أماكن التشابه والاختلاف بين تراكيب اللغات السامية، إذ إنه من غير الممكن المعرفة بالقواعد المقارنة في ظل هذا التنوع والتباين[1]، ولذلك لم تظهر جهود متكاملة لا للعرب القدامى ولا للمحدثين في النحو المقارن، كما أن دراسات الغرب المقارنة في هذا الجانب كانت دراسة قواعد أكثر منها دراسة نظام تركيبي لغوي، وأغلبها جاءت لخدمة نظام تركيبي لإحدى اللغات السامية بعينها على حساب غيرها، كالعبرية أو السريانية مثلا[2]. ولذلك شحت الدراسة النحوية في الدراسات المقارنة، مما جعل البحث يواجه صعوبة في توفير المادة العلمية الكافية لمعرفة سمات الجملة العربية النحوية ضمن نطاق الدراسات المقارنة.

خطة البحث:

ينقسم البحث بعد المقدمة إلى خمسة مباحث وخاتمة: المبحث الأول- دراسات نحو العربية في ضوء علم اللغة المقارن، وفيه عرض لأهم الدراسات النحوية المقارنة، واستعراض للمسائل النحوية التي تمت مناقشتها فيها. المبحث الثاني- أساس بنية الجملة العربية وأقسامهما، وفيه شرح فكرة البنية الأساسية للجملة العربية، وعلاقاتها الإسنادية وتقسيماتها، كما جاءت في الدراسات المقارنة. المبحث الثالث- الجملة الاسمية العربية وأهم سماتها. المبحث الرابع- الجملة الفعلية وأهم سماتها. الخامس- العلامات الإعرابية، وفيه مناقشة ظاهرة الإعراب، وتطورها في الجملة العربية، وعلاماته وأنواعه. وفي الخاتمة خلاصة البحث وأهم الاستنتاجات.

١. دراسات الجملة العربية في ضوء علم اللغة المقارن:

انطلقت نشأة علم اللغة المقارن ابتداء عند اكتشاف اللغة السنسكريتية (لغة التراث الهندي القديم) على يد جونز (١٧٨٦)، ثم أرسيت قواعده وبدأ التأليف فيه على يد « بوب» في كتابه "النحو المقارن" (١٨٣٣-١٨٥١)، ثم اكتمل نضجه لدى مدرسة النحاة الشبان عند «شلايشر» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[3]، وجاءت تقسيمات فصائل اللغات الإنسانية على يد الألماني « ماكس مولر» بحسب الخصائص المشتركة (صوتية- صرفية- تركيبية-دلالية) أو القرابة اللغوية بينها إلى ثلاث فصائل رئيسة، وهي: لغات هندأوربية، وأخرى سامية- حامية، وثالثة طورانية، ومنذ ذاك الوقت كانت -وما زالت-

١ علي، نظام الجملة في اللغات السامية، ص١٠١١.

٢ عبابنة، النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص٧-٨، ١٢-١٣.

٣ حجازي، علم العربية، ص١٢٦-١٢٨.

الدراسات المقارنة تسعى للبحث في لغات الفصيل الواحد لمعرفة الخصائص المشتركة وصلة القرابة اللغوية بينها في المستويات اللغوية المختلفة، وصولا لسمات اللغة الأم لتلك الأسرة اللغوية[1].

وكانت اللغة العربية ضمن الفصيل السامي بجانب أخواتها من اللغات السامية الأخرى كالأكادية، والكنعانية والآرامية والعربية الجنوبية، والحبشية، وهي لغات أطلق عليها النمساوي «شلوتسر» مسمى "الساموية" ويقصد بها اللغات التي تقع في غرب آسيا، أو في الشرق وذات خصائص لغوية مشتركة[2].

وقد تنوعت الدراسات المقارنة المتناولة للعربية ضمن الأرومة السامية لمعرفة الخصائص المشتركة بينها، أو للوصول لسمات اللغة السامية الأم أو الأولى، سواء كان هذا التنوع من جهة مؤلفيها، أو موضوعاتها، أو مادتها. فمن جهة مؤلفيها، فقد كان لدراسات المستشرقين الألمانية السبق في ذلك منذ مطلع القرن العشرين، أمثال «أوغست فيشر»، و«بروكلمان» و«برجشتراسر»، وقد لاقت تلك الدراسات قبولا لدى الدارسين العرب، فتناولوها جمعا، وترجمة، وشرحا، ونقدا، ثم تبعتها دراسات مقارنة لباحثين عرب تتلمذ أكثرهم على أيدي هؤلاء المستشرقين وتأثروا بمنهجهم التاريخي المقارن، أمثال: «رمضان عبد التواب» و«محمود فهمي حجازي» وغيرهما.

ومن حيث موضوعات الدراسات المقارنة، فهي إما دراسات مقارنة شاملة لجميع مستويات النظام اللغوي أو أغلبها (الصوتي–الصرفي–النحوي–الدلالي) كما جاء عند «برجشتراسر» و«بروكلمان»، أو كانت دراسات متمركزة في مستوى لغوي معين، كالمستوى النحوي كما عند «عبابنة» و« سحر لطفي العقاد » أو حول نشأة اللغة العربية وتطورها وعلم اللهجات كما عند « يوهان فك»، أما من حيث مادة هذه الدراسات المقارنة فقد كانت إما محاضرات تم جمعها وترجمتها، أو مؤلفات كبيرة مترجمة أو عربية، أو جاءت على هيئة رسائل علمية ومقالات، وسنوضح ذلك بالتفصيل في موضعه. وسنستعرض الآن ما يهم موضوع هذا البحث، وهو أهم الدراسات المقارنة التي تناولت المستوى النحوي للجملة العربية، سواء أكان ذلك بشكل منفرد أم ضمن المستويات اللغوية الأخرى، ومن أبرزها ما يلي:

---

١ الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٤٠–٤١.

٢موسكاتي وآخرون، مدخل إلى نحو اللغات السامة، ص١٣.

- **برجشتراسر (١٩٢٩).**

كانت محاضرات المستشرق الألماني « برجشتراسر» من أشهر ما ورد في العصر الحديث حول العربية في ضوء علم اللغة المقارن، والتي ألقاها في الجامعة المصرية (القاهرة حاليا) عامي ١٩٢٩-١٩٣٠م، وجمعها وترجمها الدكتور: «رمضان عبد التواب» ثم طبعت سنة ١٩٨٢ بعنوان "التطور النحوي للغة العربية"[١]، بل كانت من أكثرها قبولا في البحث المقارن العربي، ويؤكد على هذا « إحسان عباس» بقوله "وتظل الكراسة التي تضم محاضرات برجشتراسر أكثر ما كتب في الموضوع (التحقيق) فائدة وأشده اتساعا وعمقا وإثارة لاحتمالات جديدة؛ لأنها لا تكتفي بوضع القواعد المجردة..."[٢]، وقد تناول « برجشتراسر» في محاضراته تاريخ تطوّر اللغة العربية في مرحلة كمالها، كونها إحدى اللغات السامية الباقية؛ بغية إدراك علم اللغة التاريخي، واتصفت محاضراته بحسن التبويب والتصنيف، إلى جانب دقتها وصرامتها في المنهج العلمي، كما عرف عن المستشرقين الألمان. وقد جاء كتاب التطور النحوي للغة العربية في أربعة أبواب:

الأول: كان في الأصوات العربية، وتبيان الصوامت مع مخارجها وصفاتها، والصوائت مع حركاتها ومقاديرها، والثاني: كان مخصصا للحديث عن أقسام أبنية العربية، ومنها: الضمائر، والإشارة، والموصول والاستفهام، والأفعال، وجموع الأسماء، والثالث: كان عن التركيبات، فتحدث عن أنواع الكلام، وأقسام الجملة العربية البسيطة (الاسمية والفعلية)، وتناول: البدل، وتوابع الفعل، والجر وأدواته، ومجموعة من الأساليب اللغوية، كالاستفهام، والنفي، والاستثناء، ومجموعة من الجمل المتنوعة، كالوصفية، والحالية، والظرفية، والشرطية. وفي الباب الرابع كان الحديث عن المشترك السامي من المفردات، والدخيل على العربية منها أو من خارج أسرتها. وكما نرى فإن هذه الدراسة قد اشتمل فصلها الثالث على مسائل في النحو المقارن بين العربية وأخواتها السامية الأخرى، فهي دراسة مفيدة ومعينة من الناحية الوصفية للجملة العربية.

- **إبراهيم السامرائي (١٩٦٨).**

ألف السامرائي كتابه "فقه اللغة المقارن" سنة ١٩٦٨م، وتنوعت موضوعات هذا الكتاب حول مشكلة الفصحى والعامية، وتاريخ نشأة اللغة العربية ولهجاتها القديمة والحديثة،

١عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٠٤.

٢عباس: مناهج استشراقية في نقد النصوص وتحقيقها، ص١١.

وحول نظام الفعل من حيث أزمنته وصوره عند العرب وفي اللغات السامية، والرد على دعوى تأثر العرب بالمنطق اليوناني، من خلال تفردهم بنظام الفعل الزمني الخاص بهم، ودعم الفكرة القائلة بفعلية الجملة العربية (الجملة التي يكون فها الفعل مسندا، تقدم أو تأخر موقعه عن الفعل) من حيث كثرة ورودها في الاستعمال العربي، بينما تبقى الجملة الاسمية (المفتقرة للفعل) لها مساقاتها الخاصة، بخلاف الأصل، والإشارة لمسألة الإعراب، والعامل النحوي عند المدارس النحوية العربية. وشرح بنية الكلمة من الأسماء والأفعال والحروف، وتبيين البسيط منها والمركب من أكثر من كلمة. وقدم المؤلف دراسة مقارنة في نظام التثنية والجمع في العربية مع أخواتها السامية، وبيَّن معنى التنوين في العربية، وحالات الممنوع من الصرف وعلل المنع، وختم المؤلف كلامه بالحديث عن ألفاظ العربية المولدة، وموقفها من الجمود والتطوير. ويمكن للبحث الاستفادة من هذه الدراسة في بعض سمات الجملة العربية التركيبية.

- **محمود فهمي حجازي (١٩٧٣).**

عُرِف الدكتور محمود فهمي الحجازي بكتابه "علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية"، والذي نشره سنة ١٩٧٣م، وخصص المؤلف الحديث في الفصل الثامن عن اللغات السامية، فذكر أهم الخصائص المشتركة بين اللغات السامية في المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وتعرض في المستوى النحوي – بشكل مقتضب – عن تركيب الجملة السامية والعربية، والفرق بين التركيب السامي في العصر القديم، وما تبعها من اللغات السامية في العصور التالية من حيث: قِصَر الجملة السامية وطولها، والتي أطلق عليها ظاهرة "التوازي" وضرب أمثلة على هذه الظاهرة من العربية.

- **كارل بروكلمان (١٩٧٧).**

قدم المستشرق بروكلمان كتابه الموسوم بـ "فقه اللغات السامية" ونشره في ليبزج سنة ١٩٠٦م، وقام بترجمته د. «رمضان عبد التواب» في الرياض سنة ١٩٧٧م، وجعله في ثلاثة أبواب: يضم الأول منها اللغات السامية أصلها ومميزاتها، ويضم الباب الثاني الكتابة في اللغات السامية، والخط السامي الشمالي والجنوبي، كما ضم الباب الثالث القواعد المقارنة للغات السامية، وقسم هذا الباب فصلين، أولهما، أصوات اللغات السامية وأقسامها، وتركيبها، وتغييراتها، وثانيهما، صيغ الاسم والفعل، ومن صيغ الأسماء: الضمائر، والأبنية الثلاثية، والجنس، والعدد، والتعريف والتنكير، والظروف، وحروف

الجر، والأدوات، ومن صيغ الفعل: أبنية الفعل الأصلية والمزيدة، وأزمنة الفعل الماضي والمضارع وإعرابهما وتصريفهما، وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر. وافتقرت هذه الدراسة على شهرتها للمستوى التركيبي بشكل حقيقي، إلا في مواضع متفرقة من الكتاب.

- **رمضان عبد التواب (١٩٨٢).**

لم تقف جهود الدكتور عبد التواب في الاتجاه المقارن عند جمع المحاضرات وترجمتها كما قام به في كتاب "التطور النحوي للغة العربية" أو ترجمة المؤلفات كما في كتاب "فقه اللغات السامية"، بل تجاوز ذلك إلى التأليف في هذا المجال، وأبرز ما قام به هو كتاب "المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي" الذي طبع للمرة الأولى سنة ١٩٨٢م. والكتاب في جزئين، وكان الجزء الثاني من هذا الكتاب بعنوان "مناهج البحث اللغوي وتطبيقات المنهج المقارن"، وفصله الأول كان معنونا بـ (المنهج المقارن بين مناهج البحث اللغوي)، وتركز الحديث في هذا الفصل عن نشأة المناهج اللغوية وتطورها، وفصّل في البداية في أهم مدارس القرن العشرين الوصفية، ثم وضح مفهوم المنهج التاريخي، والفرق بينه وبين المنهج الوصفي، من خلال الحديث عن المستويات النحوية للغة الإنسانية، والتي من أشهرها (المورفيم> الكلمة> العبارة > الجملة)، ثم استعرض المنهج المقارن، ونقطة انطلاقة هذا المنهج عند اكتشاف اللغة السنسكريتية، وبقية الجزء كانت تطبيقا لمناهج البحث اللغوي على أصوات اللغة وأبنية الفعل، وشرح نظام التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، وإسناد الضمير للفعل الماضي والأفعال المعتلة، وختم كتابه بمبحث عن المطابقة بين الفعل والفاعل في اللغة العربية. وللدكتور رمضان عبد التواب كتاب آخر، ولكنه أقل شهرة في البحث المقارن، وهو "في القواعد السامية: العبرية والسريانية والحبشية" طبع سنة ١٩٨١م مصورا بخط مؤلفه.

- **إسماعيل العمايرة (١٩٩٢).**

قام العمايرة بتأليف كتاب تحت عنوان "المستشرقون والمناهج اللغوية" سنة ١٩٩٢م، وتناول المؤلف فيه مجموعة من المناهج اللغوية المتعددة (التاريخي- المقارن- الوصفي- الإحصائي) في ضوء الدراسات الاستشراقية. وذكر أن العربية في حاجة للمنهج التاريخي في الجوانب المعجمية، والصرفية، والنحوية والدلالية، وأشار فيما يخص المنهج التاريخي إلى أن الدراسات النحوية في التراث العربي اعتمدت على المنهج المعياري في صياغة القواعد النحوية؛ حفاظا على النظام اللغوي في عصر

الاحتجاج، وانشغلت بذلك عن البحث في طبيعة التطور لهذه القواعد أو نشأتها التاريخية، مع وجود محاولات قديمة كانت فيها الدراسات أقرب للوصفية منها للمعيارية، كالكتاب لسيبويه. وأما المنهج المقارن فقد عده جزءا من المنهج التاريخي إلا إنه يستهدف دراسة الظاهرة اللغوية للغات مختلفة تنتمي لأسرة لغوية واحدة، كالسامية والهندأوربية من حيث التشابه فيما بينها في الأبنية الصرفية، والتراكيب النحوية، والاطراد في القوانين الصوتية. ووضح المؤلف أهمية المنهج المقارن في الدرس اللغوي العربي بشكل عام، والدرس النحوي بشكل خاص، وعلل أنه بسبب ثبات القواعد النحوية للجملة نسبيا في اللغات السامية مقارنة بالجوانب البلاغية والألفاظ دلالاتها فإن الدراسات المقارنة استهدفت في بحثها السمات النحوية المشتركة بين اللغات السامية، والسعي لمعرفة الأصل المشترك بينها. ولا يدل هذا على ثبات القواعد النحوية العربية بشكل قاطع، فترتيب عناصر تركيب معين قد يأخذ شكلا دون الآخر في زمن محدد، أو بيئة معينة، أو يظهر شيوع الجملة الاسمية على الفعلية في الاستعمال لطائفة جاورت لغات أوربية التي تملك الاسم في صدر جملها.

- **سحر لطفي العقاد (٢٠١٤).**

قدمت الدكتورة العقاد بحثين متقاربين: الأول– بعنوان: "الرتبة النحوية في الجملة الاسمية بين العبرية والعربية" والثاني بعنوان: "الرتبة النحوية في الجملة الفعلية بين العبرية والعربية " نشرتهما سنة ٢٠١٤، حيث أشارت الباحثة في هذين البحثين لظاهرة التقديم والتأخير والتي تظهر في أغلب اللغات؛ بهدف الوصول للمعنى المراد من خلال التصرف بمواقع أجزاء الجمل، وأظهرت الباحثة كيف تملك كلتا اللغتين العربية والعبرية رتبا أصلية مختلفة؟ وهذا الترتيب الأصلي لكلتا اللغتين من جهة أخرى ليس ثابتا في كل الأحوال، بل يتعرض للمخالفة، فيتقدم ما حقه التأخير، ويتأخر ما حقه التقديم. واستهدف البحث الأول الرتبة النحوية لركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) بعرض مواضع التقديم والتأخير في اللغة العربية والعبرية، والنقاط المشتركة بينهما في هذا الجانب. بينما استهدف البحث الآخر الرتبة النحوية لركني الجملة الفعلية (الفعل والفاعل) في اللغة العربية والعبرية، والمواضع التي يتقدم فيها أحد الركنين على الآخر، ولم يتمكن الباحث من الوصول لمادة هذين البحثين مع أهميتهما؛ فلم تتح الباحثة مادتهما للنشر.

- **يحيى عبابنة (٢٠١٥).**

قدم الدكتور عبابنة دراسة له بعنوان: "النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة دراسات مقارنة" سنة ٢٠١٥، وقد تميزت عن غيرها من الدراسات السامية المتعددة بأنها دراسة حديثة، وأن موضوعات المقارنة فيها ارتكزت بشكل تكاملي في الجانب النحوي للجملة العربية ولهجاتها القديمة، ولذا تعد هذه الدراسة عمدة في هذا الجانب، ومن أهم الموضوعات التي تعرض لها المؤلف في كتابه، ظاهرة الإعراب، من حيث إثباتها كظاهرة عربية سامية متعلقة بالنهايات الإعرابية للكلمات تبعا للوظيفة النحوية والدلالة التركيبية لها، واستعرض كذلك مجموعة من أبواب النحو كالتعريف والتنكير، والضمائر، وأسماء الإشارة ،والتذكير والتأنيث، والموصول وغيرها؛ وعقد مقارنة بينها وبين نظيراتها في اللغات السامية الأخرى. كما أشار لتقسيمات الفعل الزمنية من حيث الماضي، والمضارع، والمستقبل، وتقسيماته الدلالية من جهة العلاقة الإسنادية والتركيبية ومن جهة دلالة الفعل إلى المعلوم والمجهول، وتقسيماته التركيبية من حيث ارتباطه بالفاعل، ولزومه وتعديه لمفعول. ومن المباحث المهمة النحوية التي جاءت عند «عبابنة» العلاقات الإسنادية، وعناصر الإسناد في التركيب اللغوي، وتقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، والترتيب الأصلي والفرعي لعناصر الجملة الاسمية والفعلية، وأقسام التوابع بين العربية واللغات السامية كالنعت، والبدل، والتوكيد، وأحكام المطابقة بين الفعل وفاعله في العدد، وأحكام إسناد الأفعال لضمائر الفاعل. ومن موضوعات الدراسة: مكملات العملية الإسنادية (النواصب) كالمفاعيل بأنواعها، والظروف، والحال والتمييز. وختم عبابنة دراسته بالحديث عن أدوات التشبيه، والتعجب، والاستفهام والنهي والجزم والشرط في العربية، ومقارنتها مع اللغات السامية.

- **عدي حسين علي (٢٠١٦)**

جاء علي بدراسة موسومة بـ "نظام الجملة في اللغات السامية" سنة ٢٠١٦، استعرض فيها نظام الجملة في اللغات السامية. وقد عد الجملة أصغر وحدة إسنادية ضمن المستوى النحوي، ومن أهم أنواعها: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، اللذان يظهران في النظام التطبيقي النحوي، ومن خلالهما تتمثل العلاقات الإسنادية الأخرى. وجاء البحث في قسمين، تناول في الأول الجملة الاسمية، التي تعد سمة تركيبية نحوياً بارزة في اللغات السامية، والعربية بدورها تتفق الجملة الاسمية فيها مع أخواتها الساميات في عدة مواضع، وتختلف أيضا معهن في مواضع متعددة أخرى. بينما تناول البحث في قسمه

الثاني الجملة الفعلية، والتي نالها اختلاف لدى مفهوم النحويين لرتبتها هل الصدارة للفعل المسند فقط أو الاسم المسند إليه بوصفه فاعلا مقدما أو مبتدأ؟ ومدى تشابه نظام الجملة الفعلية للعربية وتباينه مع مثيلاتها من اللغات السامية. وأكد الباحث في نهاية الدراسة أنه لا يتأتى لدارسي النحو المقارن المعرفة بمجموع اللغات السامية، ومن هنا دعت الضرورة إلى الترجمة الحرفية للنص غبر العربي في الدراسات النحوية حتى يمكن للباحثين تتبع مواضع التشابه والتباين في العناصر المكونة لبنية الجملة السامية ورتبتها النحوية والروابط والعلاقات التركيبية.

- **ياسر البستنجي (٢٠١٧)**

للبستنجي أطروحة دكتوراه رائدة في الرسائل الجامعية في المستوى التركيبي بعنوان "التراكيب المشتركة بين اللغة العربية واللغات السامية في القرآن الكريم" سنة ٢٠١٧، وقدمت هذه الأطروحة مجموعة من التراكيب النحوية المشتركة بين القرآن الكريم ولغات الأسرة السامية، وجاء القرآن الكريم ليكون طرفا مقابلا للغات السامية لعقد مقارنة بينهما من حيث التراكيب النحوية المشتركة؛ كونه يظهر مستويات اللغة العربية المثلى والبليغة، وقسم الباحث الرسالة إلى أربعة فصول بهدف الوصول للتراكيب المشركة بين القرآن الكريم واللغات السامية ومقارنتها، حيث كان الفصل الأول خاصا بتركيب الجملة بشكل عام، والفصل الثاني تناول فيه الجملة الاسمية وركنيها (المبتدأ– الخبر) ورتبتهما النحوية، وحكم حذف أحدهما، وصور الخبر وحالات تقدمه وحذفه. أما الفصل الثالث، فكان للجملة الفعلية، فقد خصص الباحث الحديث فيه عن ترتيب عناصر الجملة الفعلية (الفعل– الفاعل)، وصور الفاعل ورتبته النحوية، وحكم المطابقة بينه وبين الفاعل في الجنس والعدد، وتقسيمات الفعل السامي لاعتبارات الزمن والفاعل والمفعول. وفي الفصل الرابع، فصل الباحث الحديث عن مكملات الجملة، مثل: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والحال، والتوابع كالتوكيد والعطف والبدل والنعت. ثم ختم الباحث رسالته بذكر أهم النتائج التي توصلت لها الرسالة. وتعد الرسالة مفيدة في باب النماذج والأمثلة من القرآن الكريم للتراكيب العربية المشتركة مع اللغات السامية.

وسنوظف هذه الدراسات وما حوت من سمات للجملة العربية التركيبية في البحث بحسب ما يقتضي السياق ويتسع المقام في المباحث التالية.

٢. أساس بنية الجملة العربية وأقسامها:

أولت الدراسات المقارنة هذا المبحث اهتماما بالغا في بيان أساس تركيب الجملة العربية وغيرها من الساميات، فقد أوضحت هذه الدراسات طبيعة تركيب الجملة في اللغات السامية والعربية، وتحديدا ماهية العلاقات بين عناصرها المختلفة، وعن العناصر النحوية المكونة/الممثلة لها، وعن آلية التصنيف التي تنتمي له الجملة السامية والعربية (اسمية أم فعلية؟).

ومن أهم هذه الدراسات "التطور النحوي للغة العربية" لبرجشتراسر، فقد بين في دراسته أن الملاحظة تقودنا إلى القول بأن بناء تركيب اللغات السامية عموما والعربية خصوصا قائم بشكل أساسي على علاقة إسنادية بين ركنين أساسيين في الجملة، وهما المسند والمسند إليه[١]، وقد وافق برجشتراسر في رأيه هذا ما ذهب له نحاة العربية القدامى والعرب المحدثين، فقد أشار العرب القدامى صراحة إلى هذا الأساس الإسنادي للجملة العربية، واعتبروا عناصر العملية الإسنادية هي جوهر تركيب الجملة التي لا تقوم الجملة إلا به، بخلاف العناصر الأخرى المشاركة في التركيب، ولذا قسموا عناصر الجملة في هذا السياق قسمين؛ عمد أو لوازم "(ركنا الإسناد) وفضلات "ما سوى ركني الإسناد"[٢]. والعلاقة الإسنادية هنا لا تقوم فقط بوجود عناصر ممثلة لكل ركن إسنادي، بل لابد من وجود علاقة تربط بين طرفي الإسنادي وتؤدي إلى تعلق كل طرف بالآخر على سبيل الإفادة والخبر[٣]. ومثال ذلك قولنا: جاء "الولد مسرعا"، فالفعل "جاء" مسند إلى "الولد" المسند إليه، فالعملية الإسنادية هنا مكتملة الركنين، وأفادت الخبر للسامع، بخلاف الفضلة "مسرعا" التي لا يلزم التركيب الإسنادي منها، لكنها أضافت معنى "الحالية" للعلاقة الإسنادية.

كما أشار بعض علماء العربية المحدثين إلى فكرة الإسناد في الجملة بما يشبه المصطلح الإسنادي كـ "البنية الأساسية" عند حماسة، فهو يرى أن الجملة تقوم على الشكل الأساسي أو التجريدي لها، والذي يرتكز على العملية الإسنادية بركنيها، ومن هذه البنية الأساسية تتكرر الجمل، وتتنوع العناصر بشكل غير محدود[٤].

١برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٣٢.

٢البغدادي، كتاب القلم، ص١٣٨.

٣ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج١، ص٢٢١.

٤ عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص١٢-١٣.

والواقع اللغوي يثبت أن العملية الإسنادية أساس نحوي ثابت، يساعد على تحليل تركيب الجملة والعناصر المكونة لها والعلاقات القائمة بينها، فيوضح الأصل التركيبي في الجملة المعطاة، وما طرأ عليه من إضافات تفصيلية (مكملات) للوصول للمعنى المنشود[1]. ويعني ذلك أن الجملة تعد أصغر وحدة إسنادية تمثل النظام التطبيقي النحوي، ومنها تبدأ علاقات إسنادية أخرى[2].

والعملية الإسنادية في العربية قديمة العهد لم تتغير منذ العربية القديمة، فهذه النقوش العربية الشمالية البائدة تظهر الأساس الإسنادي لجمل الثمودية العربية، مثل: zn rqs bnt <bd mnt والتي تعني "رقاش بنت عبده مناة" أو "zn hy" وتعني "هذا حي" فالمسند إليه في كلتا الجملتين اسم عاقل واسم إشارة[3]. ويضيف حجازي –في هذا السياق– أن تركيب الجملة العربية في مراحلها المبكرة –كما أظهرته النصوص القديمة لها– لم تكُ تبدو كما هي عليه في عصورها المتقدمة، فقد كانت بداية الجملة العربية متأثرة بظاهرة "التوازي" التي تكون فيها الجمل قصيرة، وتربط بينها ب "الواو"، والعربية في هذا حالها حال مجمل التراكيب السامية التي كان تركيب الجملة لديها بسيطا غير معقد، ثم تطور تركيب الجملة السامية والعربية تدريجيا مع الزمن ولحقها التعقيد مع تطور الفكر والعلوم، لتظهر الظاهرة التي تعبر عن الجمل المعقدة وهي "هايبوتكس" مقابلا لظاهرة التوازي للجملة البسيطة[4].

وتتولد تراكيب الجملة العربية وفق العملية الإسنادية من هذين الركنين (المسند إليه والمسند)، لتعطي نوعين أساسين من الجمل، وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية. ويذكر «برجشتراسر» أن اللغات السامية مختلفة في تحديد طبيعة كل طرف إسنادي لكلا النوعين من الجمل، فالعربية مثلا باعتبار الجملة الاسمية تعُد المبتدأ مسندا إليه، والخبر مسندا، بينما في الجملة الفعلية تعد الفعل مسندا، والفاعل المتبوع له مسندا إليه، والتركيب الأخير شهد جدلا قديما وحديثا إذا ما كان تقديم المسند إليه الفاعل على فعله المسند ينقله من بنية الجملة الفعلية إلى جملة المبتدأ والخبر الاسمية أم لا؟ فالبصريون – من الأقدمين – يرون الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر تشتمل على صورتين؛ أحدهما متفق عليه عند عامة النحاة وهي الجملة الاسمية التي يكون فيها المسند إليه

١ شمروخ، الرتبة والإسناد: دراسة في اللغتين العربية والعبرية، ص٥٣٦١.

٢ علي، نظام الجملة في اللغات السامية، ص١٠١١-١٠١٢.

٣ عبابنة، النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة: دراسة مقارنة، ص١٦٧.

٤ حجازي، علم اللغة العربية، مجلد ١ ص١٤٧.

(المبتدأ) والمسند (الخبر) من اسمين، مثل: "زيد قائم"، أو ما في منزلتهما، والأخرى مختلف عليها وهي جملة تحتوي على المسند إليه (الفاعل) متلوا بالمسند (الفعل) أو ما في منزلته، مثل: "زيد جاء"، بخلاف ترتيب الجملة الفعلية التي يتصدر فيها المسند (الفعل) الجملة دائما متبوعا بالمسند إليه (الفاعل) فهي فعلية بلا خلاف، ومثاله "جاء زيد"[1].

والكوفيون يخالفون في الجملة التي يكون فيها المسند فعلا، فهي جملة فعلية بغض النظر عن رتبة الفاعل مع فاعله، و« برجشتراسر» يميل لرأي الكوفيين المجيز لتقدم الفاعل على فعله في الجملة الفعلية وإن لم يكن يعلن ذلك صراحة، ويرى أن حجة من منع ذلك تعود إلى أن الفاعل في صدر الجملة في مثال كـ "زيد جاء" يحتمل وجهين: أن يكون "زيد" مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبرا للمبتدأ، وهذا التركيب يماثل جملة "زيد رأيته اليوم" بمعنى "أما زيد فرأيته اليوم" وعلى القياس تكون جملة "زيد جاء" بمعنى "أما زيد فجاء"، ولكن «برجشتراسر» يورد احتمالا آخر لمعنى جملة "زيد جاء" وهو "جاء زيد"، والفرق في رتبة الفاعل مع فعله في الجملتين، أن الأولى تعطي تنبيها للسامع على أن من جاء هو "زيد" لا أحد غيره بينما تدل الثانية على إخبار محض فقط[2].

وما آلت له العربية في تقسيمات بنية تركيبها الإسنادي (اسمية وفعلية) – بغض النظر عن الاختلاف في التفريق بينهما– هو متوافق مع ما ذهب إليه علماء الساميات الذين يعدون الجملة الاسمية والجملة الفعلية بداية انطلاق نشأة الكلام، مع أسبقية الأولى على الأخرى في الوجود، حيث الجمل في نشأة تراكيبها الأولى كانت بسيطة تحوي تراكيب لجمل المبتدأ والخبر، وجمل الفعل والفاعل، ومن هذين التركيبين تنطلق الجمل توسعا لتشمل الصفات، والظروف، والحال، والشرط، والمفاعيل وغيرها[3].

وكما يتضح فإن البنية التركيبية في اللغات السامية ومنها العربية ترتكز على ركنين، المسند إليه والمسند، ولها نوعان: الجملة الاسمية والفعلية، ولكل نوع منها مركبات نحوية ذات وظيفة نحوية محددة.

وبالإضافة للجملة بنوعيها (الاسمية والفعلية) هناك من الكلام ما يصنف شبه جملة، فالكلام ينقسم من حيث أنه جملة أو لا إلى قسمين، وهما: الجملة وشبه الجملة، والجملة قد أوضحنا أنواعها، وتركيبها، وعناصرها، وأما شبه الجملة فيتكون من اسم فقط؛ شرط

١برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٣٢.

٢نفس المرجع السابق، ص١٣٣.

٣إسماعيل، فقه لغات العارية المقارن، ص٣١٩.

أن يكون مكتفيا بنفسه، ومثال ذلك قولنا: يا فلان، فهذا التركيب يصنف شبه جملة، وشرط الاكتفاء بالاسم هنا حتى يخرج من ذلك قولنا "أمس" جوابا للسؤال: "متى جئت؟"، لأن الإجابة هنا غير مكتفية بـ "أمس" فقط! بل هي بمعنى "جئت أمس" تقديرا، بينما الفعل وحده لا يعد شبه جملة كالاسم؛ لأن وجوده يستلزم منه تقدير عناصر أخرى مشاركة في الكلام، لتجعله تركيب جملة لا شبه جملة، ومثال تركيب الفعل وحده، قولنا: "فرحتَ"، فالفعل هنا يلزم منه تقدير الفاعل الضمير "أنت"[1]، وحتى وجود الفعل دون الضمير المتصل "تَ" ما زال يحوي فاعلا مقدرا، فجملة الفعل وحده بذلك تكون جملة فعلية وليس بشبه جملة. ولكن مادة الفعل المجردة الأشبه بـ "الأصوات" كقولنا "نخ" صوت إناخة البعير فهي شبه جملة، وإن كانت مستخدمة لتأدية فعل الأمر كذلك، ويضيف «عبد التواب» أن المقصود بهذا الكلام هو "أسماء الأفعال" كما يسميها نحاة العربية، ومثاله: "صه" بمعنى "اسكت". ومادة الفعل الأشبه بالأصوات ترد في العربية في تركيبات معينة محدودة وليست كثيرة الاستعمال، وذلك لأن العربية فيها ميل للتحديد[2].

ونظرا لأهمية الجملة الاسمية والفعلية، وكثرة ورودهما في الكلام العربي، وارتباط مجموعة من المتعلقات بهما؛ فيسكون المبحث الثالث والرابع مخصصا لسماتهما وخصائصهما.

٣. الجملة الاسمية:

سيستعرض هذا المبحث مجموعة من سمات الجملة الاسمية في العربية (جملة المبتدأ والخبر)، ومن أهم هذه السمات وأولها ما ذكره «برجشتراسر» من أن الجملة الاسمية في صورتها المحضة من أهم صفات اللغات السامية والعربية، والمقصود بالجملة الاسمية هنا أن تتم عملية الإسناد بين اسمين دون وجود رابط لفظي بين ركني الإسناد (بوجود رابط معنوي)، بخلاف اللغات الهندأوربية التي لا تملك جملة دون وجود رابط فعليّ يكون على هيئة فعل مساعد (الكينونة) بين طرفي الإسناد الاسميين[3].

وأضاف برجشتراسر سمة ثانية من سمات الجملة الاسمية في العربية وهي وجود رابط لفظي بين المبتدأ والخبر، وتمتلك العربية – في ضوء دراسات المقارنة– مجموعة من

١برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٢٥-١٢٦.

٢برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٢٧.

٣راشد، اللغة العبرية قواعد ونصوص، ص٢٥٥& أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٦٠.

الروابط في جملة المبتدأ والخبر[1]، أشهر هذه الروابط هو الضمير، والذي يعد وسيلة ربط قديمة وشائعة في اللغات السامية، ويأتي الضمير الغائب جوازا عندما يكون المبتدأ غائبا، ولكنه واجب إذا جاء الخبر معرفة، ويسمى حينها بضمير الفصل، كقولنا: "هذا هو الصواب"، ويمكن للضمير أن يأتي في جملة مركبة، فيرد الضمير في جملة الخبر المعمول فيها لا الجملة العاملة نفسها، مثاله: "إن حرب الأوس والخزرج لما هدأت تذكرت الخزرج قيس ابن الخطيم" فالضمير في الجملة المعمولة فيها "لما هدأت" لا العاملة "تذكرت الخزرج". وقد يكون الضمير لا علاقة له بالجملة الخبرية كضمير الشأن، كقوله تعالى (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)[2]، ذلك الضمير الذي قد يسمح بدخول "إن" ومما شابهها على الجلمة الفعلية. ومن وسائل الربط بين المبتدأ وخبره الربط بـ "الباء" والتي تلحق الخبر في جملة النفي كقولنا: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[3] أو المبتدأ "وكيف به" أو الربط بـ "الفاء" التي تقع في جواب "أما" كقوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)[4] [5].

وكذلك السمة الثالثة عند « برجشتراسر» وتخبرنا أن الجملة الاسمية في العربية مبهمة في الأوقات، ففي قولنا: "بيتي كبير" تأتي الجملة الاسمية هنا وهي لا تدل على الماضي أو الحاضر والمستقبل، وبعض اللغات السامية كالعربية تضيف ما يحدد زمن الجملة، كإضافة "كان" بصيغ متعددة لتؤدي دلالات زمنية مختلفة للجملة، ففي إضافة "كان" في الجملة " قد كان بيتي كبيرا" دلالة على الماضي، وفي إضافة ""ليكن" في الجملة "ليكن بيتي كبيرا" دلالة على المضارع وفي إضافة "سيكون" في الجملة "سيكون بيتي كبيرا" دلالة على المستقبل، وهذا الإبهام الزمني في الجمة الاسمية المحضة كان أشد إبهاما مما صارت العربية إليه، قبل مجيء ظاهرة التعريف والتخصيص في العربية مع بقاء الإبهام في بعض تراكيبها[6].

والسمة الرابعة حول مسألة التعريف والتنكير في عناصر الجملة الاسمية في العربية حيث يأتي المبتدأ معرفة بالعموم والخبر نكرة[7]، وأجازت اللغة السامية الأم البدء بالنكرة، وحافظت العربية في مواضع على هذا النظام، حيث يسمح بالنكرة ابتداء في العربية

[1] علي، نظام الجملة في اللغات السامية، ص١٠١٢.
٢سورة المؤمنون آية ١١٧.
٣سورة فصلت، آية ٤٦.
٤سورة الضحى، آية ٨.
[5] برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٣٦.
٦نفس المرجع السابق، ص١٣٢-١٣٥.
٧ العمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة، ص٢٣.

لأغراض تواصلية في العملية الكلامية[١]، ومثاله قولنا: "بقرة تكلمت"، فالابتداء بالنكرة هنا كان لتحديد القيمة الإخبارية للسامع لما ورد في الجملة من معلومات[٢]. بالإضافة لوجود مسوغات للابتداء بالنكرة ذكرها نحاة العربية[٣]، كالنكرة الموصوفة في قوله (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ)[٤]، فالمبتدأ النكرة "عبد" جاز هنا لأنه موصوف بـ "مؤمن"، وفي الوصف تخصيص له يبعده عن مفهوم التنكير الواسع. ومن اللغات السامية كالأكادية لم تستعمل أداة للتعريف في نظامها اللغوي[٥]. وبذلك يصبح المبتدأ في العربية معرفة في الأصل، ويجوز له أن يكون نكرة في مواضع محددة.

والسمة الخامسة من مميزات العربية وهي أن جملة المبتدأ والخبر تملك متعلقات ذات عدد كبير مقارنة بأخواتها السامية، ومن أهم هذه المتعلقات النواسخ، التي لا يوجد كثير منها في اللغات السامية، مثل: "ما انفك" و"ما فتئ"، وما تشاركت فيها العربية مع غيرها قد يُستعمل استعمالا مختلفا، مثل: "كان" التي لا ترد إلا فعلا مساعدا في اللغات السامية الأخرى، ومثاله أيضا الأداة "إنّ" التي معناها في العبرية إما "بالتأكيد" أو "حقا" أو "نعم"[٦]. ويشير عبابنة إلى أن نمط "كان" الناقصة نادر الاستعمال بلفظه، فيما عدا العربية من اللغات السامية، ومع ذلك يحكم عليها بالأصالة في العربية واللغة السامية الأم، فنجدها في العبرية kun والأكادية kana تامة غير ناقصة فاقدة لوظيفتها كأداة للزمن، بمعنى "كون" أو "أسس"[٧]. ومن أمثلة المتعلقات في الجملة العربية الاسمية "ليس" أخت "كان" الناسخة، وهي سامية الأصل، والتي استعملها العرب استعمال الأفعال الماضية، مثل، ليس ولستم، ولسنا، وليسوا، وهي عند الجمهور فعل ماض ناقص[٨].

والسمة السادسة خاصة بالترتيب بين طرفي الإسناد في الجملة الاسمية العربية، فقد تميزت العربية بأنها أكثر تقييدا في ترتيب عناصرها النحوية المكونة لها، مقارنة بغيرها من اللغات السامية التي توسط بعضها في تقييد ترتيب عناصرها، كالعبرية أو تساهل في هذا الجانب كالحبشية، ومما جاء في دراسات المقارنة من السمات عن العربية أن الجملة الاسمية لها رتبة نحوية أصلية وغير أصلية، وقيدت في ترتيب طرفي الإسناد، فالأصل

١عبابنة، النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة: دراسة مقارنة، ص١٧٩.

٢ Mohammad, Word Order, Agreement and Pronominalization in Standard and Palestinean Arabic.

٣ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج١، ص ٢١٦-٢٢٠.

٤سورة البقرة، آية ٢٢١.

٥عقاد، ظاهرة الإعراب في اللغات السامية، ص ٦٢.

٦ علي، نظام الجملة في اللغات السامية، ص١٠٢٠-١٠٢١.

٧ Geseniun, A Hebrew and English Lexicon, P, ٤٦٥,& Von Soden, Akkadisches Handworterbuch, P, ٤٣٨,

٨السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ص٢٥٠.

في الجملة الاسمية أن يقع المسند إليه ابتداء قبل المسند (رتبة أصلية)، ولا يتقدم المسند (رتبة غير أصلية) إلا بشروط[١]. أما عبابنة فيرى أنه لا يوجد ترتيب ملزم (رتبة أصلية) في العربية بين المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند)، فيجوِّز قولنا: "أبوه منطلقٌ زيدٌ" ترتيب مسند إليه (خبر)+ مسند (مبتدأ) وكذلك "قائمٌ زيدٌ" بترتيب مسند (خبر)+ مسند إليه (مبتدأ)، والتتريب الأخير يؤكده الحال في اللغات السامية التي أظهر ترتيبا يتقدم فيه المسند على المسند إليه، فهذه العبرية مثلا تجيز تقديم الخبر على المبتدأ في قول: "lamnaššēah mizmōr lēḏāwīḏ" وتعني "لكبير المغنيين مزمور لداوود" المبتدأ "لداود" تأخر عن الخبر وذلك لأنه جار ومجرور، بل إن لهجات العربية القديمة أيضا كالعربية الشمالية الصفاوية جاء في نقوشها "lnṡr>l bn ġmr hhṭṭ" يعنى "لنصر إبل بن جمر النقش (الخط)" فالخبر "لنصر" تقدم على مبتدأه[٢].

والسمة السابعة أن المسند «الخبر في اللغة العربية» يأتي متعددا في صوره[٣]، فقد يأتي جملة فعلية، ووجود مثل هذا النوع من الخبر في العربية هو امتداد لوجوده في اللهجات العربية القديمة والسامية، مثل الكنعانية[٤] والآرامية[٥]، ومثاله في العربية قوله تعالى: (اللَّـهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ)[٦] وقد يأتي الخبر شبه جملة جارا ومجرورا كذلك، ومنه قوله تعالى (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[٧]، وهو موجود في اللغات السامية القديمة كما جاء في الثمودية "هذا لرقاش بنت عبد مناة"، وكما جاء في العبرية في مثال "أنا لأدوناي" فالخبر هنا الجار والمجرور "لرقاش" و "لأدوناوي" تباعا.

والسمة الثامنة والأخيرة في الجملة الاسمية في هذا البحث أن العربية لا يمكن حذف المسند إليه لفظا ومعنى[٨]، وأجاز النحاة حذف المبتدأ إذا تقدم ذكره ما يعلمه السامع، أو إذا قامت قرينة على حذفه[٩]. ومثال ذلك قوله تعالى (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)[١٠] والمعنى المقدر: "فصبري صبر جميل"، وحذف المسند إليه سمة مطردة في تركيب جمل اللغات السامية كالكنعانية والنبطية وغيرها، وهي سمة ترد لإعطاء التركيب قوة في الصياغة أو قوة في

١ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٣٣.

٢ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص١٨٧ & عبابنة، النحو العربي في ضوء اللغات السامية، ص١٨٣-١٨٤.

٣عبابنة، النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات القديمة دراسة مقارنة، ص١٨٥-١٨٦.

٤نفس المرجع السابق، ص١٨٣.

٥علي، نظام الجملة في اللغات السامية، ص١٠١٤.

٦ سورة الرعد، آية ٢٦.

٧سورة الفاتحة، آية ٢.

٨برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٤٣& ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج١، ص٢٣٨.

٩ عقاد، الجملة في اللغات السمية، ص٦.

١٠سورة يوسف، آية ١٨.

إيصال المعنى لمتطلبات السياق[١]. ويجوز كذلك حذف الخبر المسند إذا لم يكن في ذلك إخلال بالمعنى، كقوله تعالى (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)[٢] والتقدير: "وظلها كذلك"[٣].

وبعد الانتهاء من سرد سمات الجملة الاسمية في العربية، وما تشاركت أو اختصت بها العربية عن غيرها من اللغات السامية، ينتقل الحديث في البحث عن سمات الجملة الفعلية كما هو في المبحث القادم.

٤. الجملة الفعلية:

سيستعرض هذا المبحث عدة مسائل، منها: أهمية الجملة الفعلية في الكلام العربي، وموقع الجملة الفعلية في التركيب الإسنادي، وأهم العناصر المكونة لها، سواء أكانت الإجبارية منها أم الاختيارية، وترتيب عناصر الجملة الفعلية، وعوامل الجملة الفعلية، ونظام المطابقة بين الفعل والفاعل.

كما ذكرنا سابقا أن العلاقة الإسنادية في الجملة الفعلية تتكون من الأفعال الممثلة للمسند، والأسماء الممثلة للمسند إليه، وقد تتكون الجملة الفعلية بالإضافة لطرفي الإسناد من أحد العناصر الممثلة لمكملات الجملة الفعلية (الفضلة) كالمفاعيل. وترتيب عناصر الجملة الفعلية مع الجملة التي تحتمل مكملات لها هي كما يلي: فعل+ فاعل+ مفعول. ولكن عنصر المكملات ليس ضروري الوجود لاستقامة الجملة الفعلية، فكما ذكرنا سابقا أن مكملات العملية الإسنادية لا يلزم التركيب من وجودها (اختيارية) كونها خارج ركني العملية الإسنادية، ويمكن الاكتفاء بتركيب (فعل+ فاعل) لتكوين جملة فعلية (إجبارية).

ومن أهم سمات الجملة الفعلية في العربية الواردة في البحث المقارن أن ركن المسند إليه – بخلاف ركن المسند – يمكن الاستغناء عنه في الجملة الفعلية العربية، فجملة المعدوم الفاعل (يُقصد: ما لم يسمَّ فاعله) تتركب في اللغات السامية ومنها العربية بحذف المسند إليه الفاعل، ويصبح الفضلة "المفعول به" غالبا في دور المسند إليه في الجملة، فيصبح الترتيب (المسند "الفعل" + "~~الفاعل~~"+ المسند إليه "الفضلة =المفعول به"، فجملة "ضربت زيدا" تصبح "ضُرِب زيدٌ"، بحذف ضمير الفاعل "ت" وإسناد الفعل للمفعول "زيد" ليصبح نائبا للفاعل المحذوف أو المجهول، والعربية تفردت عن بقية اللغات السامية الأخرى أنها قد تسند الفعل في جملة ما لم يسمَّ فاعله لغير المفعول من المنصوبات، مثل: سِير فرسخان، والأصل: ساروا فرسخان، وأما إذا كان الفعل لازما أو متعديا وليس له

١البستنجي، التراكيب المشتركة بين العربية واللغات السامية في القرآن، ص٤٦-٤٧.

٢سورة الرعد آية ٣٥.

٣البستنجي، التراكيب المشتركة بين العربية واللغات السامية في القرآن، ص٦٠.

مفعول، فلا يسند، كقولنا: "غشي عليه"، فلا يوجد مسند إليه لفظا في الجملة[١]. أما بناء الفعل المبنى للمجهول بصيغة "فُعِل" كـ "ضُرِب" فهي من خصائص العربية عن اللغات السامية الأخرى التي تستخدم صيغ المطاوعة لبناء الفعل المبنى للمجهول كصيغة "انفعل" و"افتعل"، فهو إذن من ابتداع العربية[٢].

ومن سمات العربية كذلك في الجملة الفعلية أن يأتي الظرف في دور الركن المسند إليه الفاعل، كقولنا: "إذا ما نام ليل الهوجل"، فظرف الزمان الفاعل نحويا "ليل" قد أسند إليه الفعل "نام"[٣].

ويرى السامرائي أن غالبية الجمل في العربية الفعلية، فهي أكثر من الاسمية، وقصده بالفعلية هنا هو وجود عنصر الفعل في تركيبها أيا كان موقعه، واستدل برأي الجارم في ذلك، وأن العرب في عقليتهم ودافعهم الفطري يهتمون أساسا بالحدث، فالإخبار لديهم غالبا يبدأ بالفعل كقولنا: "عاد المسافر" و"عدا الفرس"، ومن صور اهتمام العرب بالفعل أنهم ألحقوا به أسماء الأفعال من حيث الإعمال، بل عدها البعض من صيغ الأفعال، وقد صاغ طائفة من علماء العربية بعض الأفعال من الأسماء، كالسمو من الاسم، أو الوسم، وهذا دليل على أهمية الفعل وموقعه في الكلام العربي.[٤]

أما من حيث ترتيب العناصر المكونة للتركيب الإسنادي للجملة الفعلية العربية فإن ترتيب (فعل+ فاعل+ فضلة) هو الأساس فيها، وهو ترتيب متفق عليه في العربية، لكن الخلاف يظهر في الترتيبات الأخرى الممكنة بينهما، فالترتيب العكسي بينهما (فاعل+ فعل) محل جدل كما أشرنا له سابقا؛ كونه يحافظ على وصف الجملة بالفعلية أم لا؟ وكما ذكرنا فإن الكوفيين يجيزون وجود الفاعل في صدر الجملة الفعلية، بينما البصريون يمنعونه لكي لا يختلط معنى المسند إليه بين الفاعلية والابتداء، والمحدثون يرون الجواز لتوافقه مع المنهج الوصفي للنظام اللغوي، وذكر عبابنة أن من يمنع يحتج بأن في تقديم الفاعل تجردا من العامل اللفظي "الفعل" والوقوع تحت تأثير العامل المعنوي وهو الابتداء، وهذا يجعله يتحول من وظيفية الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، بينما وظيفية الفاعلية حينها تسند للضمير بعد الفعل إظهارا أو إضمارا، وبذلك يصبح هذا الترتيب من ضمن الجملة الاسمية لا الفعلية[٥]، وليس المقام لبسط أدلة كل فريق في هذه المسألة، وما

---

١ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٤٠-١٤١.

٢العمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص٧٤.

٣ نفس المرجع السابق، ص ١٤٢.

٤ السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص٥٤-٥٥، ٥٩.

٥ عبابنة، النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات القديمة دراسة مقارنة، ص١٨٩.

يهمنا هنا هو دراسة تركيب الجملة المكونة من فعل وفاعل أيا كان ترتيبهما، أو تفسير وظيفتهما النحوية، فترتيب الجملة الفعلية الأصلي أو بتقديم المسند إليه (الفاعل) على المسند (الفعل) هما تركيبان أصيلان في اللغات السامية واستعمالهما في العربية قديم[١]. وهذا ليس من خصائص العربية وحدها، فالآرامية مثلا تظهر الفاعل في ترتيبين مع الفعل، متأخرا على فعل أو متقدما عليه[٢].

ومع ذلك فإن وجود الفعل في صدر الجملة الفعلية يأتي وجوبا في بعض التراكيب، فالعوامل التي تسبق الجملة الفعلية تستلزم وجود المسند (الفعل) بعدها مباشرة (لم+ المسند+ المسند إليه+ فضلة)، ومثاله حرف النفي "لم" في قولنا: "لم يجئ زيد مساء" الذي لا يقبل وجود المسند إليه (الفاعل) بعده مثلا بعده في الترتيب (*لم+ الفاعل+ الفعل +الفضلة) كقولنا: "*لم زيد يجئ مساء"، ومن الترتيبات الممكنة في الجملة الفعلية العربية مجيء أحد مكملات الجملة الفعلية كالمفاعيل مثلا متقدما في ترتيبها على ركنيها الإسناديين (فضلة+ مسند+ مسند إليه) كقولنا: "مساء جاء زيد" [٣].

ومن خصائص الجملة الفعلية في العربية المطابقة في العدد بين الفعل المتبوع بالفاعل، حيث إن العربية القديمة كما في لهجة طيئ وبلحارث بن كعب، وأزد شنوءة كانت تطابق في العدد بين الفعل مع فاعله في تريب فعل+ فاعل، فيقال (قام الرجل، وقاما الرجلان، وقاموا الرجال)، وهذه اللغة اشتهرت عند النحاة بـ لغة "أكلوني البراغيث" أو "يتعاقبون فيكم"، لكن العربية لاحقا تخلصت من هذه اللغة وأصبح الفعل مجردا من علامة التثنية أو الجمع التابعة لحالة الفاعل، فيقال (قام الرجلان، وقام الرجال)، وما زالت هذه الظاهرة مطردة في بعض اللغات السامية بإلحاق الفعل علامة تثنية أو جمع مطابقة لحال الفاعل[٤].

وهذا يدل على أصلية هذه الظاهرة في اللغة السامية الأم، لكن بعض اللغات قد استغنت عن هذا الأصل كالعربية. ويرى آخرون أن لغة: «أكلوني البراغيث» تبقى أسلوبا تركيبا اختياريا في العربية متاحا للاستعمال، وأنها من باب "تعدد العلامات"، حيث يوجد في الجملة علامتان لعدد الفاعل، علامة بالفاعل، وأخرى ملحقة بالفعل، والأخيرة يعاملها النحاة إما علامة لعدد أو اسما يحتل موقعا إعرابيا[٥]. ويرى العمايرة أن إهمال اللغويين

١ نفس المرجع السابق، ص١٩٦-٢٠٤.

٢ فوزي وروكان، آرامية العهد القديم قواعد ونصوص، ص١٣٥.

٣ عبابنة، النحو العربي في ضوء اللغات السامية، ص٢٠٦.

٤ عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٩٩-٣٠٠.

٥ عبابنة، النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص٢٠٦-٢٠٧.

العرب للمنهج التاريخي المقارن كان سببا لعدم تناولهم لهذه اللغة من جهة أصلها السامي، وبقائها في العربية بعد ذلك، ثم تخليها عنها لاحقا[1].

٥. العلامة الإعرابية:

سنتطرق في هذا المبحث عن موقع هذه الظاهرة في اللغات السامية الفصيل الذي تنتمي له العربية، والعلامات الإعرابية الخاصة بعناصر التركيب الإسنادي للجملة العربية؛ المبتدأ أو الفاعل "المسند إليه" أو الفعل (المسند)، وأنواع تلك العلامات الإعرابية.

الإعراب هو: علامات ذات معان وظيفية كالفاعلية، أو المفعولية، جاءت نتيجة عوامل نحوية للعناصر التركيبية للجملة العربية. وهو ظاهرة سامية الأصل، تشترك فيها المجموعة السامية، وقد تناولت دارسات النحو المقارن مسألة الإعراب في اللغات السامية والعربية بشكل كبير، وللعلماء جهود في البحث عن بقايا الإعراب في اللغات السامية، فقد ذكر المستشرق الألماني « فك» أن حركات الإعراب من سمات العربية ومن أقدم خصائصها اللغوية، وإن كانت اللغات السامية الأخرى قد فقدتها ما عدا البابلية القديمة، ويشير السامرائي إلى أن الإعراب صفة موغلة في العربية منذ القدم، بل إن العربية –في رأي نولدك– قد أثرت في تكوين نظام الإعراب لدى اللغات المجاورة لها أيضا، كالنبطية كما تظهره النقوش، وهذا ما ذهب إليه «نولدك» بقوله: إن الكتابات النبطية أظهرت استخدام الضمة والفتحة والكسرة لحالات الرفع والنصب والجر[2]، ويؤكد عبابنة أن العربية من اللغات التي لا تحتاج لبحث عن بقاياها الإعرابية، فهي ظاهرة مكتملة ومتأصلة فيها أكثر من غيرها من اللغات السامية، ولا يعني ذلك أن اللغات السامية الأم لم تكن ذات نهايات إعرابية، بل فقدتها أكثر اللغات السامية التي لم تكن تملك نظاما كتابيا يقيد الصوائت (الحركات) بالإضافة للصوامت، ومع ذلك فإن النهايات الإعرابية في العربية تحتاج للدراسة، لا سيما الفرعية منها وتاريخ تطورها من شكل لآخر[3].

ويؤكد «بروكلمان» على أن اللغة السامية الأم كانت لغة ذات نهايات إعرابية، فكانت النهاية الإعرابية (u=الضمة) تمثل حالة الرفع لتحديد المسند إليه والمسند أحيانا، والنهاية الإعرابية (a=الفتحة) تمثل حالة النصب لتحديد الفعل، والنهاية الإعرابية (i=الكسرة) تمثل حالة الجر لتحديد الاسم، وقد حافظت العربية القديمة على الحركات الإعرابية

١العمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوي، ص٣٤.

٢السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص١١٨.

٣عبابنة، النحو العربية في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص٣١-٣٣.

الثلاث الرئيسة لكنها مطولة غير مقصرة (و–ا–ي)، ثم تحولت الحركات الإعرابية المطولة إلى حركات قصيرة (ضمة–فتحة–كسرة) دون كلمات القرابة (أب– أخ– حم) في حالة الإضافة فقد حافظت على الحركات المطولة[١].

والمسند "الفعل المضارع" بلغ مرحلة من الثبات والوفرة في العربية، مشتملا على حالة الرفع بالعلامة الضمة، والنصب بالعلامة الفتحة، والجزم دون حركة (السكون)، بالإضافة لحالتين يتأكد فيها الفعل المضارع إما بـ (النون الخفيفة=an) أو (النون الثقيلة=anna)[٢]. والمضارع المنصوب في العربية من خصائصها قد تفردت به وحدها دون بقية اللغات السامية[٣].

وبالإضافة للنهايات الإعرابية الثلاث الرئيسة قدمت العربية نظاما ناقصا من الإعراب، ويتمثل في ثلاث حالات، الأولى تتعلق في اشتراك حالتي الجر والنصب مع النهاية الإعرابية (a= الفتحة) وذلك خاص في أسماء معينة وأبنية محددة شابهت الفعل (باب الممنوع من الصرف)، ويتمثل الإعراب الناقص أيضا في اشتراك حالتي النصب والجر في النهاية الإعرابية (i= الكسرة) وذلك خاص في جمع المؤنث السالم، وسبب هذا الإعراب الناقص هو صوتي خالص[٤]. ونظام الإعراب الناقص في الممنوع من الصرف نادر الوجود في اللغات السامية، وربما يوجد شيء منه في اللغة الأوجاريتية[٥].

والحالة الثانية لعلامات الإعراب الناقصة في العربية حذف حرف العلة في الفعل المعتل الآخر المجزوم، والتعويض عنه بحركة من جنس الحرف المحذوف كما في قلنا: "لم يرمِ"[٦]، وهذا النوع من الإعراب الناقص موجود في اللغات السامية كالآرامية في الفعل المجزوم المتصل بواو الجماعة، ومثاله: "لا تعودوا"، وفي العبرية يحذف حرف العلة "الهاء" المقابل للألف في العربية في الفعل المجزوم، ومثاله الفعل "رأى"، الحالة الثالثة من الإعراب الناقص علامات الإعراب المقدرة، ومن الصعوبة بمكان معرفة احتمالية وجود مثل هذا النوع من الإعراب في اللغات السامية[٧].

١بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص١٠٠.

٢ بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص١١٤.

٣برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص٨٩.

٤برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٠٠–١٠١.

٥ Gordon, "Homer and Bible: the origin and character of East Mediterranean Literature." p٤٣.

٦انظر: ابن هشام، كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١، ص٩٣.

٧عقاد، ظاهرة الإعراب في اللغات السامية، ص٤٢–٤٣.

الخاتمة

تناول البحث سمات الجملة العربية التركيبية في ضوء الدراسات المقارنة، وبيّن أساس البناء التركيبي للجملة السامية والعربية القائم على علاقات إسنادية بين ركنين (المسند إليه والمسند) ومكملات للعملية الإسنادية (الفضلة)، وقد تربط الجملة العربية بين ركني الإسناد برابط معنوي، أو لفظي كالضمير وحرف "الفاء" والباء". ومن هذين الركنين الإسناديين تتولد التراكيب بنوعيها؛ الاسمية والفعلية. وظهرت بعض سمات الجملة العربية الاسمية متوافقة مع الأصل السامي، وذلك في استعمال الجملة الاسمية المحضة المكونة من اسمين، دون وجود فعل مساعد، وإمكانية تقديم أو تأخير المسند إليه (المبتدأ) والمسند (الخبر)، أو حذف أحدهما إذا توفرت قرينة، بالإضافة إلى أن العربية تميزت بوفرة متعلقات الجملة الاسمية كالنواسخ التي قد تطورت إلى العربية بخلافها أصلها السامي.

أما الجملة الفعلية، فتتكون من المسند (الفعل) والمسند إليه (الفاعل)، والمسند إليه الفاعل يمكن حذفه، ويقوم بالوظيفة النحوية بدلا منه الفضلة (المفعول به)، وتظهر عليه العلامة الإعرابية الخاصة بالمسند إليه (الفاعل)، ويمكن للفاعل أن يتقدم لصدر التركيب عند طائفة من النحاة، وعلماء اللغات السامية، لكنهم جميعا يمنعونه إذا سبق الجملة الفعلية عامل كحرف النفي "لم". كما أظهرت العربية أسلوبا في "تعدد العلامات"، حيث تلحق الفعل عند إسناده للفاعل المثنى أو الجمع علامة للعدد في ترتيب (فعل+ فاعل)، وهي لهجة استغنت عنها العربية مع أنها سامية الأصل.

أما النهايات الإعرابية في اللغة العربية فهي قديمة العهد سامية الأصل، إلا إنها تطورت من العلامات (الحروف) وقُصّرت للحركات، وظهر فيها الإعراب الناقص (الفرعي) في بعض أسمائها وأفعالها.

ويمكن أن نستنتج من البحث ما يلي:

- اشتملت الدراسات المقارنة على مسائل نحوية شاملة لجوانب متعددة في التركيب النحوي وهي سامية الأصل، كالبنية الإسنادية ومكملاتها، وتقسيم الجملة، ومتعلقاتها، والعلامات الإعرابية.
- قدمت الدراسات المقارنة حلا لبعض المشكلات النحوية في الجملة العربية، والاختلافات بين النحاة، كما في جواز تقدم الفاعل على الفعل في الجملة الفعلية، استنادا للظاهرة السامية الأصل.

- يعطي النحو المقارن تأصيلا لبعض الظواهر اللهجية في الفصحى في مثل لغة "أكلوني البراغيث"، لوجود مثل هذا الأسلوب في اللهجات السامية وتطوره عبر التاريخ.
- تشرح الدارسات المقارنة كيف تطورت بعض الظواهر من أصلها القديم السامي لما وصلت له؟ مثل "كان" الناقصة وأخواتها، والعلامات الإعرابية.
- استخدمت الدراسات المقارنة مصطلحات نحوية بمسميات مغايرة لما عُرفت في التراث النحوي، مثل: الفعل المعدوم، ويقصد به الفعل الذي لم يسمّ فاعله، والإعراب الناقص، ويراد به الإعراب الفرعي، والنهايات الإعرابية للعلامات الإعرابية.

المراجع:

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار التراث، ط٢٠، ٤ج، ١٩٨٠).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٤ج).
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١).
- إسماعيل، خالد، فقه لغات العاربة المقارن، (إربد: مكتبة البروج، ٢٠٠٠).
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ط٣ (١٩٦٦).
- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢ ،١٩٩٤).
- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، (الرياض: مطبوعة جامعة الرياض، ط١، ١٩٧٧).
- البستنجي، ياسر محمد، التراكيب المشتركة بين العربية واللغات السامية في القرآن الكريم، مؤتة: رسالة دكتوراه، ٢٠١٧).
- البغدادي، محمد لأبي محمد بن سهل السراج، كتاب القلم، تحقيق: عبد العزيز الساوري، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤).
- حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، (القاهرة: (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٧٣).
- راشد، سيد فرج، اللغة العبرية: قواعد ونصوص، (الرياض: دار المريخ، ط١، ١٩٩٣).
- السامرائي، إبراهيم، فقه اللغات المقارن، (بيروت: دار العلم والملايين، ط٢، ١٩٨٣).
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١- ٤ج، ٢٠٠٠).
- شمروخ، أحمد جاد، "الرتبة والإسناد: في اللغتين العربية والعبرية"، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنية- كلية دار العلوم، ج٦، عدد٣٦، ص ٥٣٥٩-٥٣٨٠، (٢٠١٧).
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٩).

- عبابنة، يحيى، النحو العربي المقارن في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، (إربد: دار الكتاب الثقافي، ط١ ،٢٠١٥).
- عباس، إحسان، "مناهج استشراقية في نقد النصوص وتحقيقها"، ورقة بحث في مؤتمر النقد الأدبي الرابع، جامعة اليرموك، (١٩٩٢).
- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣ ،١٩٩٧).
- عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣).
- العمايرة، إسماعيل أحمد، المستشرقون والمناهج اللغوية، (إربد: دار وائل للطباعة والنشر، ط٣، ٢٠٠٢).
- عقاد، سحر، ظاهرة الإعراب في اللغات السامية، (حلب: رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٠).
- عقاد، سحر لطفي، نظام الجملة في اللغات السامية، الأكادية والاوغاريتية والعبرية، (حلب: رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٢).
- علي، عدي حسن، "نظام الجملة في اللغات السامية"، مجلة مجمع اللغة العربية، مج٨٩، ع٤، ص ١٠١١-١٠٣٩، (٢٠١٦).
- عمايرة، إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة، (عمّان: ط١، (١٩٩٦).
- فوزي، يوسف متي؛ روكان، محمد كامل، آرامية العهد القديم: قواعد ونصوص، (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠٦).
- موسكاتي، سباتينو؛ أولندورف، ارفارد؛ شبيتلر، أنطون؛ فون زودن، فارام، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة :مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي، (عالم الكتب، بيروت، ط١ ،١٩٩٣).
- ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٩٢٩).

المراجع الأجنبية:

- Gesenius, Wilhelm. A Hebrew and English lexicon of the Old Testament: With an appendix containing the biblical Aramaic, (Clarendon Press, ١٨٩٨).
- Gordon, Cyrus H. "Homer and Bible: the origin and character of East Mediterranean Literature." Hebrew Union College Annual ٢٦ (١٩٥٥): ٤٣-١٠٨.

- Mohammad, Mohammad. Word Order, Agreement and Pronominalization in Standard and Palestinean Arabic. (Amsterdam: John Benjamins, ٢٠٠٠)
- Salonen, Erkki. "Akkadisches Handwörterbuch", (١٩٧٠): ٤٤١-٤٤٥.